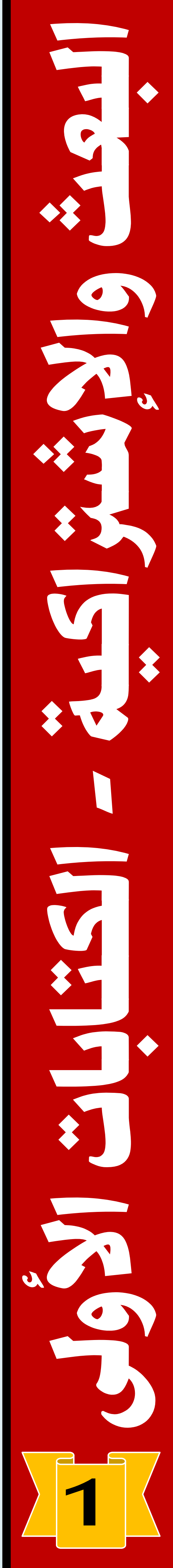
الرفيق مصطفى الحلاج



نظرات في الإشتراكية العربية



منشورات 1989 الطليعة





نظرات في الاشتراكية العربية

لمصطفى الحلاج

عندما نادينا بالفكرة القومية نقلناها من المستوى العاطفي المنعكس باعتبارها ردة فعل آنية على الاستعمار واستجابة عفوية للمؤثرات الفكرية القومية الداخلة إلى وطننا إلى مستواها الايجابي الخلاق . وقد كان محتوى الفكرة القومية في أواخر القرن الماضي ومعظم النصف الأول من هذا القرن صالحاً للمناخ الفكري والاجتماعي السائد آنذاك . ثم جاء البعث العربي فرفعها من السطحية والضحالة والجدل الفارغ ليغرزها في أعماق الحياة الشعبية حقيقة حية ، متطورة مع الزمن والعصر ، مبدعة بما تحمل من مضامين جديدة ، بالاضافة إلى الثقل العاطفي الواعي الذي منحها اياه . فقد اقتضى نمو الوعي القومي ، والايمان بطاقات

شعبنا الكامنة وتلون الاستعمار الحديث ، أن يبرز إلى الحياة الشعبية تخطيط جديد للقومية العربية لم يكن في وسع البورجوازية ذات النفوذ السياسي زمن الانتداب الفرنسي أو في وسع الباحثين عن الطمأنينة العقائدية المجردة ان يبدعا مثل هذا التخطيط ، فقد تبين أن مرحلة جديدة حاسمة من الوعي القومي تكتسح جماهيرنا بشكل عفوي ، غامض وكنا نحن الشباب طليعة هذا الوعي ، ملزمين بنقل هذه الاندفاعات الشعبية إلى مستواها الايجابي وترجمتها إلى شعارات إنشائية واضحة . وكان علينا أيضاً — في كل معركة يخوضها شعبنا ضد الاستعمار وعملائه ، وضد الاقطاع ورأس المال — ان نزيد من توضيح مخططنا القومي الجديد ، ونحفظ لشعبنا نَفَسَه الثوري ونربطه بجذوره الأصيلة ذات الاتجاه . وقد تبين دائماً ان بقاء الوعي الجماهيري على السطح آنياً وعاطفياً مبهماً لن يخدم التطور التاريخي لأمتنا ، وهو لن يكون صورة للمستقبل ، بل هو صورة زائفة له ، مصيرها ان تمحى كلية في اللحظات الحاسمة التي يواجه بها التاريخ الأمة ، وان دور الطليعة هو في ان تركز صورة المستقبل الحقيقية وتوضحها وتجعلها منظورة منذ الآن في أعين الجماهير . انهذه الصورة معروفة لشعبنا بخلاصاتها : الوحدة — الحرية — الاشتراكية. بيد اننا ملزمون دائماً بأن نحدد هذه الخلاصات ونطرحها بشكل مشكلات شعبية يمكن ان تعاش من خلال التجربة

المضنية الخطيرة التي يمتحن فيها شعبنا . وبالرغم من ان مضامين تخطيطنا القومي تنيتها الآن تربة البعث للأمة العربية الا ان واجبنا في التبشير لها لا يمكن ان ينقطع أو يفتر فحيث يكثر المزيفون والانتهازيون تثقل مهمات الطليعة وتصبح أكثر حدة وشرفاً .. ان طريقاً واحداً يستطيع أن يقهر الزيف ، هو في ان تملك الجماهير هذه الحقائق وتجعلها غذاءها اليومي ، فالحقيقة القومية ، والانقلابية والاشتراكية ليست وهماً ، ولكنها تظل كذلك اذا لم تجسد ، وعلينا نحن ان نمنحها الحياة والحرارة ، بتوضيحها وتعميقها حتى يمكنها ان تثبت للمحنة وتقهرها ، وحتى يمكنها ان تجتذب الجماهير وتطعم نضالها المرير بمذاق المستقبل المشرق .

* * *

ان الاشتراكية وجه الغد فنحن لا نملك منها الآن الا النظرة المستشفة ، ولا يضيرها هذا في شيء ، ذلك ان قواعد النظريات الاقتصادية معروفة ويظل التطبيق مختلفاً شأنه شأن كل ما ينقل من حيز الفكر المجرد الى المجال التطبيقي الانساني ، فاذا استطعت ان تفصل الانسان عن مجتمعه وظرفه التاريخي وتكونه النفسي أمكن وقتها فقط ان يوحد بين النظر الفكري والتطبيق مسبقاً ، وهذا شيء محال كما نعلم طالما ان هوية الانسان هي الحرية .. لقد نادى البعث العربي منذ نشأته بهذه الحقيقة : ان كل

مجتمع انساني يطبق أنظمته بحسب ظروفه فلا القوميات متساوية لدى أناس هذا الكوكب ولا الفكر ولا العاطفة ولا التاريخ ، ومن باب أولى فلن تتساوى اشتراكيتان كما زعم الماركسيون تساوي حبتين من الماء في المحيط ..هناك اشتراكية عربية وفرنسية وسوفيتية وصينية رغم تساوي القواعد والأصول ، فقد يكفي ان يختلف الغرض من الاشتراكية حتى يكون في وسعنا القول بتعدد الاشتراكيات تعدد القوميات الانسانية كلها !

وهنا يلزم أن نقف بعض الشيء لنوضح مفهوماً غامضاً في أذهان الكثيرين ، هذا المفهوم الخاطيء يطرح دائماً على شكل سؤال : ما هو الفرق بين اشتراكية البعث العربي واشتراكية الشيوعيين ؟ والخطأ في ذلك بيّن ، شرط ان نعرف المضمون الرئيسي للفكرة الماركسية وتخطيط البعث العربي ، وقد سبق أن أشرنا الى ان البعث العربي انما جاء نتيجة لتفتح الوعي القومي ونضجه لدى الطليعة من الشباب العرب ، وهو اذن من نتاج الأرض العربية ونفسها وروحها وتراثها . والتأكيد هنا على كلمة البعث ضروري ليس فقط لحلاوتها ورنينها القومي الرائع وانما لما تحمله من معطيات خاصة متميزة ، فالعرب الآن يجتازون فترة حاسمة من أخطر فترات تاريخهم ، أو هم بمعنى أدق على عتبة حدث تاريخ جديد ، وايمان العرب بالبعث ايمان راسخ بامكانياتهم وظروفهم ومناخهم التاريخي

والحضاري ليس فحسب بالنسبة للماضي ، فالماضي متكأ الحاضر ، وحافز للمستقبل وانما بالنسبة للغد أيضاً ، هذا الغد الذي لا يمكن الا للعرب أن يصنعوه لانفسهم وباختيارهم الكامل . ان الفكرة القومية كما قال الاستاذ ميشيل عفلق : مغروزة بتربة أرض الجزائر العربية ، لوجود جزء كامل من الأمة ، مهدد بالابادة ، ولذلك فهي معمدة بالدم والتعب والدمع . والفكرة القومية في سورية المستقلة واجب تحرير وهي كذلك في مصر والاردن وان شعبنا في العراق والمحميات وتونس ومراكش ما يزال يكسر الباب المسدود من الداخل لينفلت منه الى حيث يحمل نصيبه في عمليات التحرير والتوحيد . والفكرة القومية بعد التوحيد هي تنفيذ برامج التنهيج الاقتصادي والاجتماعي ورفع الاثقال عن الروح العربية المعمدة بالبؤس والحرمان الآن .. وهي ان الفكرة القومية فيما بعد هذا كله بالنسبة لمستقبل العرب ، ما يسهم به العرب في المجال الداخلي والدولي من تطوير مبدع للحياة الانسانية ، على أسس من العدالة والمساواة والعيش السلمي .

ولكن ماذا يفيدنا هذا الذي قلناه ؟ لقد سئل الاستاذ عفلق مرة ما اذا كان من الواجب تقديم الفكرة الاشتراكية على الفكرة القومية في نظر البعث ! وجاء الرد حاسماً : ان طريقة طرح السؤال خطأ ، اذ ما من شيء يمكن ان يقرن بالفكرة القومية . ليست الفكرة القومية هي الكل

والاشتراكية هي الجزء أو العكس — فالمقارنة تصح بين الاشياء المتماثلة ، والقومية روح كاملة ، صفة للانسان العربي وتعبير عن وجوده المتميز وسيره الحضاري الذي يمكن ان ينضم في نفس الوقت الى خط سير الانسانية التقدمية المسالمة وان ايماننا بامكانيات شعبنا تجعلنا على مثل اليقين بأن الامة العربية — عند توافر شروط انبعاثها من الداخل ، من داخل روح الفرد العربي وروح الأمة ، سوف تخط طريقها الحضاري المبدع الذي هو في اتجاه الانسانية التقدمية ، ولا يمكن مع ذلك ان يضيع فيها ولا يمكن ان يسمح لها بامتصاصه لسبب بسيط وهو ان العربي سوف يعطي الانسانية على طريقته ومن بين يديه بالذات ، لسوف يأخذ منها أيضاً ولكن اطاره العام يظل هو هو خاصاً ، متميزاً ، مشعاً بزهوه الفريد .

ان الأمة العربية التي من صفاتها الأساسية العدالة ، سوف تأخذ بالنظام الاشتراكي في المجال الاقتصادي على أساس من انه عادل وتقدمي وعلمي ، وحتى لو لم يوجد مثل هذا النظام فهي كفيلة بأن تكتشفه . قد يخيل لاحدنا للوهلة الأولى ان في هذه الاجابة شيئاً من المغالاة ، والحق انها مبرأة من ذلك ، فالافكار الاشتراكية الحديثة لم تكن من صفة رجل فرد أو أمة . فقد اسهم في وضع قواعدها وأصولها العديد من المصلحين والكتاب والبحاثة وان يكن لماركس فيها دور بارز خاص . وثمة شيء آخر هو ان

هذه القواعد انما هي نتاج مرحلة متطورة من الفكر والظروف الانسانية المستجدة ليس غير ، اي انها بعبارة أخرى وليدة عصرها ، بيد ان انسان العالم القديم والوسيط نزع هو أيضاً تدفعه مثل هذه الروح الى تطبيق نظرة اقتصادية عادلة ، وقد طبق منها بالفعل انماطاً مختلفة . فالاشتراكية اذن كنزعة عدالة وجدت من قبل ، وهي ملتصقة بالروح الانسانية ، بالأديان الكبرى . واعمال المصلحين وجدت على نحو خاص مرتبط بظروف المجتمع الانساني ، ولم تكن بدعة هذا العصر رغم دعوى القائلين بذلك وباطلهم . ولعل بعضاً يريد الدليل على ذلك ... خذوا اسماء الاشتراكيين في العصر الحديث ، بعض أسمائهم ليس غير ، جراكوس بابوف ، سان سيمون ، شارل فورييه روبرت أوين ، يوحنا فيشتا ، كارل يوحنا رودبرتوس، ماركس وانجلز الخ .. ان هؤلاء اشتراكيين تماماً رغم اختلاف آرائهم ونزعاتهم الجزئية ، وثمة الكثير من رجال الاقتصاد الذين أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في توليد الفكرة الاشتراكية فقد غرس آدم سميث نفسه زعيم المدرسة الرأسمالية الحرة بذرة الاشتراكية عندما نادى بأن قيمة السلعة هي بما تحتوي من عمل انساني . وهناك آخرون أيضاً من أنصار المذهب الموجه، ابتداء من فردريك ليست الالماني صاحب نظرية الحماية ، والذي يرجع اليه

الفضل في الترويج للزولفرين (الوحدة الجمركية بين دويلات المانيا قبل الوحدة السياسية) الى الرئيس روزفلت صاحب نظرية « النيوديل » أو التجربة الجديدة وهي التجربة التي نهض بها في أخطر مركز للرأسمالية الحديثة في العالم في قلب عالمها وقلعته . ولعله من البديهي ان تنمو النزعات الاشتراكية في هذا العصر بالذات بحيث تفوق في حدتها كل ما سبقها من نزعات العدالة في التاريخ. ذلك ان الظلم والبؤس لم ينشبا أظفارهما في عصر انساني بأفظع وأفدح مما فعلا في هذا العصر ، وهل يكفي أن أذكر لكم ان احدى ازمات العالم الرأسمالي الدورية ، وهي أزمة عام ١٩٢٩ قد سببت تعطيل ما يزيد عن خمسة عشر مليون عامل في الولايات المتحدة فحسب . ولمَ حدث ذلك ؟ لأن الانتاج الاقتصادي غمر السوق ولأن الطلب لم يستطع ان يمتصه جميعاً .انظروا الى هذه العبارة جيداً **فيض الانتاج** في حين ان الملايين من سكان هذه الأرض ما يزالون يتعرضون للموت جوعاً وبرداً ومرضاً . واذن فقد كان لا بد ان تكتشف هذه الكلمة الشافية « الاشتراكية » كان لا بد ان يطالبها الجائعون والمحرومون والبائسون وايضاً الباحثون عن العدالة . فهل ثمة من ضير اذا ما اكتشفتها الامة العربية في طريق انبعاثها التاريخي العظيم ؟ وهل يتبقى شيء من التناقض في قولنا ان التنهيج الاقتصادي الاشتراكي هو ثمرة مشتركة للانسانية جميعاً .

ان السؤال عن الفروق خاطيء . فالفروق موجودة أصلاً . والذي يريد ان يطلبها، يجب ان ينظر الى التجارب القومية التي تخوضها شعوب الانسانية . يجب ان ينظر الى السير التاريخي ومنحنياته . الى النفس الحضاري المختلف عند الشعوب ، الى تمايز الامم واختصاصاتها فهي لا يمكن أن تطلب في الادوات والوقائع العلمية . والاشتراكيـــة ليست الا أداة ومجموعة قواعد ومبادىء نشأت من صلب الافكار الرأسمالية لتنقضها فيما بعد ولتقيم عليها الحجة . الفروق تطلب في المادية التاريخية التي تفسر التطور التاريخي وتحكم عليه بأنه نتيجة للتناقضات القائمة بين طبقات المجتمع والتي أساسها مادي اقتصادي بحت ، الماركسية تفسر الانسان كلا وليس جزءاً : دينه ، مواهبه ، حضارته ، علومه وفنونه واخلاقه ، وتزعم بعد انها علمية . ولكن اشتراكيتنا نحن لا تفسر الانسان ولكنها تحسن وضع الاداة الانتاجية في يده وتحسن توزيع الدخل العائد من فعاليته الانتاجيـة ويظل الانسان مع ذلك محتفظاً بحريته وكرامته وبخلقه وفنه اذ ان هذه المعطيات جزء أساسي من تكونه . مثلها مثل المعدة التي تجوع والجنس الذي يرغب والرئة التي تتنفس والعلم هو في هذا « ان تتيح للجسد ان يكمل حياته بتغذية وظائفه ، ولكن قهر الروح وأسر النفس الانسانية ليس من العلم في شيء ويصح ان تقول ان الجائع سقيم الفكر ولكن لا يصح أبداً ان نقول بأن الشبعان لا عقل له ! بل

ان أزهى عصور الانسانية هي تلك العصور التي قيض فيها لابنائها الشبع فأخرجت لنا الفكر والثقافة والاخلاق والعلم والفن ! » . وهكذا ينحل التناقض جميعاً ويتبين الخطأ .
فالعلميون ليسوا الماركسيين أبداً الا فيما يختص بقواعدهم للانتاج الاقتصادي والتوزيع في حدود النطاق الاشتراكي أيضاً وليس الشيوعي — وهو ما نشاركهم فيه كل المشاركة على مائدة الافكار الانسانية التقدمية الصالحة ، وفيما عـدا ذلك بالنسبة للانسان المبدع ، الانسان الحضاري فليسوا الا أصحاب نظرية تطمح الى تعليل الوجود الانساني وتفسيره..ه أما نحن القوميين العرب فقد لا تكون لنا نظرية — محافظة منا على النظر العلمي — ولكننا نلتزم دائماً هذا المبدأ حتى ينقضه العلم حقيقة وهو ان أعظم ميزة للانسان هي الحرية... الحرية هويته ، طريقه الى الابداع ، وسيلته وربما كانت غايته أيضاً . ومن أجل هذا الشيء الثمين من أجل ان نضمن للانسان الحرية ننزع الى توحيد الوطن العربي وتحريره من الاستعمار وتحسين أوضاعه الانتاجية وتأمين العدالة في توزيع الناتج القومي في الداخل ومساعدة اشتراكيي العالم جميعاً من أجل انشاء أسرة دولية اشتراكية تقوم علاقتها على أساس من المساواة والعدالة حيث تبطل أسباب المنازعات والحروب . وعندما يتحرر انساننا في الداخل وانسان كل قومية على أرض البشر ، عند ذلك فقط يمارس الانسان أعظم طاقاته جميعاً وهي الحرية ، اذ يكون في وسعـه

آنذاك فقط ان يمتلكها .

***

ونتحول الآن للبحث في مضمون الفكرة الاشتراكية بذاتها ، وهو كما قلت الجانب غير الشيق والجاف من أبحاث المذاهب السياسية كلها . من المعروف ان الحياة الاقتصادية تقوم على دعامتين : الاولى ، انتاج السلع وطريقته واهدافه . الثانية ، توزيع الدخل بين المنتجين . ولسوف نبحث كلاً من هذين الشقين مع تطبيقاته بشكل خاص.

***

آ ـ نظام الانتاج :

يقوم الانتاج في ظل النظام الرأسمالي الحاضر بدافع من الربح الفردي ، وللبيع في الاسواق العامة وتقرر طريقة الاثمان السائدة في هذه الاسواق أنواع الانتاج ، ومعنى هذا ان أصحاب المشاريع ينتجون في جو من الحرية الكاملة ، فقط للذين يدفعون أعلى ثمن ، وتحقق المنافسة بين السلع المنتجة كما يزعم الرأسماليون أفضل شروط الشراء بالنسبة للمستهلكين ، فالمستهلك المعزز بالقدرة الشرائية يفضل بين السلع المنتجة تبعاً لحاجاته المختلفة ، ويؤثر دون ريب شراء السلعة ذات الثمن الأدنى من السلع

البعث والاشتراكية - الكتابات الأولى

المتماثلة في النوع والكمية ، وهو أي المستهلك حر أيضاً في توزيع قوته الشرائية بين احتياجاته المختلفة من السلع ويقرر هذا التوزيع دائماً مدى الضرورة التي يستشعرها بالنسبة للسلع ، حيث يبدأ بشراء تلك الأكثر ضرورة له حتى يبلغ في النهاية الى الذي يمكنه من استهلاك السلع الكمالية كالسيارات والبرادات الخ ..

ويقول الرأسماليون تعقيباً على ذلك ان جو الحرية والمنافسة يحققان مصلحة المنتج والمستهلك معاً وفقاً للعمليات التالية : لا يبقى في سوق الانتاج الا أصحاب المشاريع الذين ينتجون بأقل كلفة ممكنة ، اذ ان التنافس بين المشروعات يجعلها تنصرف الى ابتداع أحسن الطرق الفنية في الانتاج والتي تؤدي الى تخفيض كلفة الناتج الى الحد الأدنى ، فالمشروع الاقل كلفة يثبت في السوق وينتهي الامر بالمشاريع غير الناجحة الى الانسحاب من السوق والبحث عن وجوه نشاط أخرى مجدية ، ونتائج هذا كما نرى في صالح الانتاج العام حيث تعمل على تطوير ادوات الانتاج وابتداع الاساليب الاكثر نفعاً واغناء الأمة بمجموعها فلا مكان اذن على مائدة الانتاج الرأسمالي الا للاكفاء والكفاية الفنية لا تقررها الدولة بالاكراه وهي لا تستطيع أصلاً ، ولكن جو المنافسة هو الذي يحكمها أولاً وأخيراً.

ويرجع الرأسماليون كل المحسنات التي طرأت على الانتاج في العصور الحديثة الى جو المنافسة على الاسواق

القائم في النظام الرأسمالي ، وقد كان التسابق على البيع والربح والسيطرة الحرة على هذه الاسواق يشكل حافزاً خلاقاً ايجابياً دفع بالصناعة والزراعة الى الذروة ومكن من الاستفادة من العبقرية الانسانية في مجال الاختراع والادارة والعمل الماهر المأجور . ونحن وان كنا نقر بهذا الجانب الأخير من رأيهم الا أننا يجب ان نذكر أيضاً كيف ان هذه المحسنات تمت دائماً على حساب آلام العمال وبؤسهم ومرضهم ودفعت البشرية ثمناً لها كثيراً من الانقلابات الاجتماعية العنيفة التي عصفت بالمجتمع الاوروبي . فقد ساقت فكرة التحسين والمنافسة في طريقها المعجل نزعة الطبقة العاملة في العيش اللائق ، كما سحقت في نفس الوقت طبقة الحرفيين الصغار الذين لم يملكوا أمام منافسة المشاريع الضخمة الكبيرة بداً في المنافسة ، وحيث انتهى بهم الأمر إلى الالتحاق بجيوش العمال البائسة الباحثة عن العمل المأجور المهين لدى هذه المشاريع ، وتم التطور أو الانقلاب بمعنى أدق من النظام الحرفي الضيق إلى نظام المشاريع الرأسمالية على حساب الفئات الشعبية المستهلكة والمنتجة وهي أكثرية الشعب الساحقة دائماً . وهذا التطور مكن من جهة أخرى رأس المال من توطيد نفوذه الانتاجي في السوق كما مكنه من متابعة التسلق على هرم الانتاج حيث تركزت ملكية أدوات الانتاج أخيراً بيد فئة قليلة محدودة تقف على رأس الهرم وتمد نفوذها وسيطرتها ليس فقط

على الاسواق الداخلية وانما على أسواق العالم الخارجي أيضاً . وكان أن انتهى بها الأمر إلى الاحتكار العملي الذي يكذب الحقائق النظرية التي يستند اليها الفقه الرأسمالي ؛ إن منافسة تنشأ بين مشروع ضخم يملك أفضل أدوات الانتاج ويتمتع بمزاياه ، وبين مشروع حرفي أو رأسمالي صغير لا يمكن أن تعتبر بأية حال منافسة حرة وعادلة ، والذي يحدث دائماً هو أن يلجأ المشروع الكبير بالاضافة إلى مزاياه المبدئية إلى اغراق السوق بالسلعة بأثمان متدنية جداً تلحق به الخسارة هو نفسه حتى يعجز المشاريع الصغيرة ويضطرها إلى الانسحاب من الانتاج ثم ينقلب ثانية فيقرر — وقد أصبح وحيداً في السوق — ثمن السلعة على هواه . هذا ومن جهة أخرى فان المشاريع الرأسمالية الضخمة خشية من أن تدخل بين بعضها البعض في منافسة خطرة قد تعصف بها جميعاً نظراً لتوازن اسلحتها وحدتها تلجأ إلى الاتفاق على اقتسام الغنائم وهي هنا الاسواق للتصريف كما تتفق على اقتسام الاسواق التي تزودها بالمواد الأولية وهكذا ينشأ ما يعرف بالكارتلات والتروستات . وان مراجعة بسيطة لتاريخ نشوء هذه التجمعات للمشاريع الضخمة يدلنا على الكيفية البشعة التي تمت بها على حساب جماهير الشعوب البائسة . وهكذا يتبين لنا هنا كيف يكذب الرأسماليون في دعواهم بالمنافسة الحرة ، وكيف تستحيل هذه المنافسة عملياً إلى حرب يائسة

غير مشروعة تلتهم بنتيجتها المشاريع الضخمة المشاريع الصغيرة في شريعة لا تختلف بأية حال عن شريعة الغاب ، ولقد تمت فعلاً عملية تطوير الاقتصاد الأوروبي من المرحلة الحرفية إلى المرحلة الرأسمالية على هذا الشكل ، ولعل الكثير يسمع بين حين وآخر عن ملوك البترول والحديد والسيارات والفحم وملوك المال وهي التسميات الشائعة في عالم الرأسمالية المستحدث « الولايات المتحدة الأميركية » .

أين يمكن أن نعثر الآن على المنافسة الحرة وفضائلها في عالم تم تقسيم أسواقه الانتاجية والتوزيعية بين عدد مركز من تجمعات الاحتكار الدولية ، وأين هي مصلحة المستهلك من ذلك كله . ان الاشتراكيين لا ينكرون أبداً ما حققه النظام الرأسمالي من مستحدثات الانتاج ، هذه المستحدثات التي يسرت مطاليب العيش ورفعت عن كاهل الانسان العامل ثقل الأعمال العضلية ولكنهم ينكرون الطريقة التي تم بها هذا التطوير إذ لا يعقل أن نقبل انسانياً ، الوصول إلى مستوى أفضل للانتاج (ومبرره الوحيد خدمة الانسان فقط) على سلم من المتاعب والآلام والتضحيات الانسانية التي كان في الوسع توفيرها حتماً ، وهل ثمة من فضل في خدمة الانسان عن طريق ظلمه ؟!.. إن الطريقة التي استخدمت لرفع عمارة الآلية الحديثة الحاضرة لم تكن شريفة أو عادلة ، واننا نحن الاشتراكيين لا يمكن أن

نقبلها أبداً ، أما كيف يمكننا التوفيق بين هذه الحقيقة وهي ان مصلحة شعوب الانسانية جميعها وان تطور فعالياتها الانتاجية من الحالة الزراعية الاقطاعية « نظام الاسرة في الانتاج الزراعي والاساليب العتيقة » إلى الطور الفني الحديث « نظام المزارع الفنية الالية » ومن الحالة الحرفية « نظام العامل الوحيد أو العدد البسيط من العمال وآلة اليد » إلى الطور الرأسمالي « نظام المشروعات الصناعية الالية » ان نوفق بين هذا التطور وبين المصلحة العادلة لشعوب الانسانية ، فان التطبيقات الاشتراكية التي قامت في مجتمعات عديدة من العالم قد أثبتت صحتها وجدارتها .

ففي حالة وجود الامة في مرحلة النظام الزراعي والصناعي المتخلف ، تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تطوير الفعاليات الانتاجية بأقل أذى ممكن . ولنأخذ مثلاً الوضع الاقتصادي للأمة العربية وهي تجوز الآن هذه المرحلة بالذات ، ولنتساءل كيف يكون في وسع الاشتراكيين نقل هذا الاقتصاد إلى الطور الفني الآلي وبعبارة أخرى كيف يمكنهم تصنيع الوطن العربي وقلب أنظمة الزراعة الحالية البائسة . ارجو هنا ملاحظة هذه الفرصة وهي اننا نعزل الظروف الاخرى التي تصاحب عملية التطوير عملياً كيا يمكننا تبسيطها وفهمها من وجهها الفني .

وزيادة في التبسيط نفترض وضع صناعة النسيج في سورية بين الطور الانتاجي اليدوي الحرفي والطور الآلي

ففي الحالة الرأسمالية الحرة ونتيجة لتسرب الأفكار الفنية ومنافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية يميل بعض كبار الرأسماليين طمعاً في الربح إلى انشاء صناعة نسيج آلية تضم الآلاف من العمال المأجورين وتستخدم أحدث مبتدعات الفن الانتاجي . وباعتبار ان سوق الانتاج والتصريف حر فان منتجات هذه المشروعات الآلية – نتيجة لتمتعها بمزايا الانتاج الآلي – تكون أقل كلفة من السلع المنتجة في المصانع اليدوية الصغيرة وتستطيع تبعاً لذلك أن تستولي على سوق البيع بحيث يصبح الآخرون «أي الحرفيون» لا مكان لهم لتصريف منتجاتهم ، الأمر الذي يدفع بهم إلى الانسحاب من الانتاج والبحث عن العمل المأجور سعياً وراء الرزق ويكون السبيل الوحيد المفتوح امامهم هو أن يلتجئوا إلى المشاريع الصناعية ليعملوا فيها بصفة اجراء . وهكذا تغلق هذه الحرف أبوابها ويتحول أصحابها إلى عمال اجراء في نفس سوية العمال الآخرين ، وينفرد في السوق بضعة من أصحاب المشاريع الكبيرة التي يمكنها أن تتنافس فعلاً . ولكن هذه المشروعات تدرك فجأة ان المنافسة تلحق بها الضرر جميعاً ، فتتصل فيما بينها وتدخل في تكتلات احتكارية تحدد منتجاتها وأسواقها وتقتسم الغنائم كما قلنا . وقد يحدث أيضاً أن يتحد مشروعان كبيران ضد المشاريع الأخرى فيدفعانها إلى الانسحاب من الانتاج

ففي الحالة الرأسمالية الحرة ونتيجة لتسرب الأفكار الفنية ومنافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية يميل بعض كبار الرأسماليين طمعاً في الربح إلى انشاء صناعة نسيج آلية تضم الآلاف من العمال المأجورين وتستخدم أحدث مبتدعات الفن الانتاجي . وباعتبار ان سوق الانتاج والتصريف حر فان منتجات هذه المشروعات الآلية – نتيجة لتمتعها بمزايا الانتاج الآلي – تكون أقل كلفة من السلع المنتجة في المصانع اليدوية الصغيرة وتستطيع تبعاً لذلك أن تستولي على سوق البيع بحيث يصبح الآخرون «أي الحرفيون» لا مكان لهم لتصريف منتجاتهم ، الأمر الذي يدفع بهم إلى الانسحاب من الانتاج والبحث عن العمل المأجور سعياً وراء الرزق ويكون السبيل الوحيد المفتوح امامهم هو أن يلتجئوا إلى المشاريع الصناعية ليعملوا فيها بصفة اجراء . وهكذا تغلق هذه الحرف أبوابها ويتحول أصحابها إلى عمال اجراء في نفس سوية العمال الآخرين ، وينفرد في السوق بضعة من أصحاب المشاريع الكبيرة التي يمكنها أن تتنافس فعلاً . ولكن هذه المشروعات تدرك فجأة ان المنافسة تلحق بها الضرر جميعاً ، فتتصل فيما بينها وتدخل في تكتلات احتكارية تحدد منتجاتها وأسواقها وتقتسم الغنائم كما قلنا . وقد يحدث أيضاً أن يتحد مشروعان كبيران ضد المشاريع الأخرى فيدفعانها إلى الانسحاب من الانتاج

واحدة اثر أخرى حتى يتم لهاتين الشركتين السيطرة المطلقة على السوق ومن ثم تتحكمان — وقد أصبحتا منفردتين — بالسوق وتفرضان الاثمان كما تشاءان . هذا ولا يخفى عليكم ان هذه العملية تتم باسم الحرية الاقتصادية التي ترعاها الدولة الرأسمالية من جهة ، كما ان الصناعات الوطنية في البلاد المتأخرة غالباً ما تنشأ في كنف الدولة وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

ولنر الآن كيف يحل الاشتراكيون المشكلة : تقدم الدولة المعدات الآلية الفنية وتدعو أصحاب الحرف والعمال إلى المساهمة في الانتاج داخل هذه المصانع ، وتقدر أثمان منتجاتها على أساس الكلفة الحقيقية ، وبذلك تحذف المنافسة ، ما عدا المنافسة في الانتاجية والجودة ، كما تلغي احتكار الثمن ، وتتحقق بذلك مصلحة العامل المنتج والمستهلك الوطني ، في هذه الحالة يقسم الربح الذي يناله رأس المال وأصحاب المشاريع بين المستهلك الذي يدفع الآن الثمن الحقيقي الذي هو أدنى طبعاً وبين العمال الذين يأخذون لقاء عملهم قيمة هذا العمل تماماً لا أدنى ولا أكثر . إن الدولة يمكنها أن تقتطع نصيباً من أثمان السلع المنتجة لتعوّض ما تفقده الآلات أثناء عمليات الانتاج ، وهكذا فما أن تبلى هذه الآلات حتى يتجمع في صندوق الدولة ثمن مساو لها ويمكن عند ذلك تجديدها دون أية تضحيات

مفاجئة !..

إن هذه الطريقة تحذف تضحيات العمال وتؤمن مصلحة المجتمع الاشتراكي بمجموعه ، حيث يمكن نقل أدوات الانتاج وطريقته من الطور التقليدي السيء إلى الطور الفني الآلي ، وتتوزع منافع هـذا التطور توزيعاً عادلاً فلا تختص بـه فئة دون أخرى ، وتزداد الدولة غنى وثروة حيث يمكنها أن تنمي اقتصادها الداخلي وتقف في وجـه المنافسة الحرة العـادلة في المجال الدولي في نفس الوقت . ولا يقتصر هذا النفع على الدولة الاشتراكية فحسب ولكنه يمكن أن يعم العـالم بمجموعه إذْ ان ملكية المجتمع لأدوات الانتاج وفي ظل نظـام موجّه عادل يحرم انتقال التركيز الصناعي من النطاق الداخلي إلى النطاق الخارجي الـدولي حيث يستمر الرأسماليون في عمليات السرقة وجني الأرباح التعسفية الظالمة بالنسبة للمجتمعات الدولية أيضاً ، في حين ان نظاماً من الانتاج الاشتراكي يمكنه أن يتنافس دوليـاً وبشكل حر بحيث يضطر المجتمعات المتخلفـة إلى أن تندفع في تطوير فعالياتها الانتاجية نحو الهـدف الآلي عن طريق التفاعل الحر « واذكاء الحافز والتقليد » وتقـديم المعلومات الفنية والمعونات الخـالصة . وتعمّ بـذلـك منافع الاقتصاد الآلي العـالم بمجموعه بدل أن يكون وسيلة استثمار مفجعـة وظالمة كما هو الحـال الآن ، حيث تسيطر التكتلات الاحتكارية الرأسمالية على سوق

الانتاج الدولية وسوق البيع ، وحيث تعمل على قتل الانتاج الحرفي الصناعي والتقليدي الزراعي قتلاً بدل أن تسمح بتطويره كلياً ودونما تضحيات .

ولنأخذ مثلاً آخر عن الزراعة في سورية ، فالمعروف ان غالبية الانتاج الزراعي يتم على الطريقة التقليدية : نظام الانتاج العائلي واستخدام المعدات اليدوية ، وقلة الدراية بأساليب الانتاج ، مثل : الدورة الزراعية ، استعمال المخصبات «الاسمدة» المكافحة ، الزراعة الكثيفة . الخ .. وان مثل هذه الطريقة تسبب ضررين كبيرين رئيسيين أولهما : انها تخفي بطالة حقيقية يطلق عليها الاقتصاديون اسم البطالة المقنعة أي ان الاسرة عندما يزداد عددها بحيث يفوق حاجة الارض المستثمرة للعمل البشري فانها أي الاسرة تبقى على وضعها الانتاجي السابق . وبمعنى آخر تحقق فائضاً من العمال الزراعيين كان في الوسع امتصاصهم في غايات انتاجية أخرى . وثاني هذين الضررين قلة الانتاج الزراعي بمجموعه وبالتالي ضآلة نصيب الدخل القومي والريفي منه . ان احداث التطوير الفني في المجال الزراعي يتم ضمن النطاق الراسمالي على الوجه الآتي : يستخدم كبار أصحاب الأراضي المعدات الالية والاساليب الفنية في الانتاج ويتحول العمل الزراعي العائلي إلى عمل مأجور يومي وموسمي ، وتتدفق الارباح الطائلة على أصحاب هذه المشاريع فيقبلون على شراء الأرض من

صغار الملاكين أو نهب أملاك الدولة وتحولونها إلى وحدات استثمارية كبيرة ، ولعل الفارق الاساسي هنا في عملية التطوير بالمقارنة مع عماية التطوير الصناعي هو مقاومة الفلاحين المالكين بدافع من تعاقهم بالأرض لأغراء أصحاب المشاريع ، حيث يعرضون عن بيع أراضيهم ، ومن جهة أخرى فان الملاكين الصغار لا يملكون القدرة المادية على تطوير استثماراتهم فنياً ، كما ان صغر أحجام أراضيهم لا يسمح بهذا التطور ، وينجم أخيراً وجود نوعين مختلفين من أنواع الاستثمار ، واحد في وآخر تقليدي لا يكاد يقوم بأود أصحابه . وثمة مجال دائماً لأن يخضع الفلاحون للاغراء أخيراً فيقبلون على بيع أراضيهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة كما حدث في مصر قبل الثورة !.. والنتيجة الحتمية هنا أيضاً هو تركيز ملكية الارض في أيدي فئة تقل مع الزمن حتى تصبح في المدى الطويل شبيهة باحتكارات المشاريع الصناعية .

وإذن فالنتيجة الواقعة هي هذه : اما أن يصمد الفلاحون للاغراء ، ويحتفظوا بأراضيهم دون أن يملكوا القدرة المادية والفنية والعملية على تطويرها ، وهذا ليس في صالح الانتاج القومي ، وليس في صالح الريفيين في وقت واحد . واما أن يستسلم الفلاحون للاغراء وتنتقل ملكية أراضيهم إلى الملاكين الكبار فيتحكم هؤلاء

البعث والاشتراكية - الكتابات الأولى

باجور العمل الزراعي ، وبأثمان السلع الزراعية المنتجة في السوق الاستهلاكية .

إن الاشتراكيين يقدمون هنا أيضاً حلولاً ايجابية عادلة ففي مثل هذه الحالة يتطور الانتاج الزراعي فنياً عن طريق تجميع ملكيات صغار الفلاحين في وحدات استثمارية تعاونية صالحة فنياً ، كما يجمع المالكون الجدد للاراضي المنتزعة من كبار الملاكين في وحدات مماثلة وتقدم الدولة المعونة المادية – لادخال الآلة – والاخصائيين الزراعيين الذين يعملون على تطوير أساليب الانتاج ، ويقتسم الربح الناتج المالكون من طرف والمستهلكون من طرف آخر ، وتقتطع الدولة نصيباً من الناتج عيناً ونقداً لتعويض أثمان المعدات المسلفة وأجور الفنيين كما تقتطع نصيباً آخر ثمناً لما يبلى من هذه الآلات حيث يتجمع في صندوقها أخيراً قيمة مساوية للآلات المستهلكة ، ويمكن عند ذلك تعويضها بدون تضحيات مفاجئة .

إن هذه الامثال – كما ترون – مبسطة ومعروضة كيما يمكننا تحليل عمليات الانتاج ونقدها وفهمها ، وهي تحتاج إلى كثير من الافاضة عن منافع الصناعات المؤممة والتعاونيات الزراعية بشتى أشكالها ، هذه المنافع التي تصلح لأن تكون موضوع بحث مستقل ، كما ان لعملية التطوير هذه مزالقها وصعوباتها الفنية والاجتماعية . ولعله من المفيد أن نذكر هنا بخاصة النجاح الذي أحرزه الاتحاد

السوفييتي في هــذا المجال بالذات والذي ما يزال يحرزه هو والمجتمعات الاشتراكية الأخرى ، إذ تم نقل المجتمع السوفييتي من التطور الزراعي التقليدي والصناعي الآلي الحرفي المختلط ، إلى الطور الزراعي الفني والصناعي الآلي. والجدير بالذكر أيضاً ان ما حققته وتحققه المجتمعــات الاشتراكية في هذا المجال إنما يمثل اختصاراً عظيماً للزمن ، ففي عبر نصف قرن تقريباً تم أو كاد تحقيــق هذه النتائج في الاتحاد السوفياتي ، في حين ان المجتمعات الرأسمالية الأوروبية استغرق منها مثل هذا العمل ما يزيد عن قرن ونصف تقريباً ، بالاضافة إلى ما ذكرناه مــن قبل من عــدم توزع الاعباء والتضحيات توزيعاً عادلاً ، والحقيقة ان العكس هو الذي حدث ، فقد تم هذا التطوير خلال مائة وخمسين عاماً على حساب العمال والفــلاحين دائماً ، وباستثنار الفئة القليلة المسيطرة على رأس المــال والارض .

إن حقيقة أخرى تجدر الاشارة اليها هنا وهي خــاصة بالوطن العربي ، فالمعروف ان وطننا هــذا يجوز الآن المرحلة الانتقالية الخطرة المحفوفة بالتضحيات والمصاعب ، وقد حــدث في بعض النطاقات الضيقة مثل هذا التطور ، ففي مصر وسورية ولبنــان والعراق إلى حد مــا بدأت الآلة تغزو القطاع الانتاجي الصناعي ، وهي تدخل في خفر واستحياء القطــاع الزراعي أيضاً ، والعملية مــاضية

قدماً دون أن تلحظ تبدلاتها الجزئية السريعة . هذه العملية تطرح أمام العرب مشكلة ذات وجهين مختلفين : أولهما ، ان هذه العملية تتم ضمن القطاعات السياسية القائمة حالياً كل واحدة بمعزل عن الأخرى . وثانيهما ، ان النظام الاشتراكي الذي قد ينشأ في قطاع سياسي ضيق لا يمكنه ان يحل الاشكال دون الوقوع في أخطاء عظيمة تنطرح آثارها على المستقبل .

فيما يختص بالشق الأول ، نلحظ بوضوح ان الوحدة العربية وان كان يصعب تحديد زمن تحققها إلا أنها واقعة في المستقبل حتماً ، تبعاً لنمو الوعي القومي وانعكاس هذا النمو على رجال الحكم في بعض الاقطار العربية المتحررة ، واذن فان الصناعة التي تبنى في هذه القطاعات ولأسواقها الخاصة سوف يصطدم الكثير منها بعضاً بالبعض الآخر .

إن ذلك يؤكد لنا عظم المهمة الملقاة على عاتق شعبنا ، هذه المهمة التي تتلخص في وجوب الاسراع في تحقيق الوحدة توفيراً لمثل هذه التضحيات ، إذ أن كل تأخير سوف يزيد من ثقل الاعباء التي سوف يتحملها الاقتصاد الموحد ، ولعل هذا هو السبب الذي يحفز الاقتصاديين العرب إلى المناداة بالبدء بالوحدة الاقتصادية إذا لم تتوفر ممكنات الوحدة السياسية حالاً ، كيما يمكن استغلال عمليات التطوير الاقتصادية الفنية في صالح

المجموع ، وكيما يمكن أن نختصر التضحيات منذ الآن حيث تبنى على أساس من التخصص للسوق الموحدة وللمدى الطويل . هذا وقد يفيدنا هنا أن نشير بخاصة إلى المزايا العظيمة التي يقدمها السوق الواسع للصناعة الناشئة ، إذ أن كثيراً من المشاريع الصناعية لم يقيض لها الظهور الآن بسبب من ضيق السوق الشرائية في البلدان العربية المجزأة وعجزها عن الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية ، ومن البديهي في علم الاقتصاد أن السوق الواسعة المعززة بالقدرة الشرائية هي الروح الحافزة الطبيعية لانشاء صناعة حقيقية وطيدة الاركان .

وأما فيما يختص بالشق الثاني وهو : النظام الاشتراكي الذي قد ينشأ في قطاع سياسي ضيق لا يمكنه أن يحل الاشكال دون الوقوع في أخطاء عظيمة قد تنطرح آثارها على المستقبل . فكيما تكون الاجابة واضحة نفترض ان الظروف الاجتماعية مكنت الاشتراكيين من الوصول إلى الحكم في سورية ، فكيف نتوقع أن ينهج هؤلاء في مجال التطوير الاقتصادي ، وهل في وسعهم التعجيل في التطوير إختصاراً للزمن والتضحيات ؟ احسب اننا قد أجبنا على هذا السؤال جزئياً منذ قليل ، فقد يقدم الاشتراكيون على عملية التطوير هذه ، وعندما تنشأ الصناعات فيما بعد ، وتتم الوحدة المرجوة — التي هي قاعدة أهدافهم — يواجهون بالمتاعب فوراً ، ويكون

حذف المشاريع كبيراً في بلد قد أسرع في التصنيع كيما يمكن الملاءمة كما قلنا بين الصناعات العربية وفق مبادىء التخصص ، وهـذا ضرر أعظم بكثير من الضرر الذي يلحق سورية الآن وهي في بداية مرحلة التصنيع . ومن جهة أخرى فان سورية الاشتراكية هذه إذا رغبت في تأسيس صناعاتها وفق مبدأ التخصص العربي مستقبلاً فان هذه الرغبة لن تخرج أبداً إلى حيز التنفيذ والواقع ، إذ ليس من حق سورية وحدها ان ترسم التنهيج الاقتصادي للأمة العربية في المستقبل ، كما ان هذا ليس في امكانها فنياً ، وليس بجائز على أية حال من طرف واحد . واذن فسوف يصطدم الاشتراكيون حتى بمصاعب من هذا النوع لا حصر لها إذا ما طبقت مبادئهم في جزء صغير من أجزاء الوطن العربي دون الاجزاء الأخرى . وقد تصاب الحركة الاشتراكية نفسها بنكسات خطيرة إذا ما وجد الاشتراكيون في الحكم ولا قدرة واقعية في أيديهم لدفع عملية التطوير الزراعي والصناعي إلى الامام وهي مهمة مبدئية من أولى مهماتهم ، أما إذا تحقق توحيد بعض الاقطار العربية دون الاخرى – ونلاحظ هنا ان مركز مصر هو الثقل في المشكلة باعتبارها أعظم الاقطار العربية قوة في المجال المادي الانتاجي والسياسي معاً – ولذلك فان أي اتحاد أو وحدة بين بلدين عربيين أو أكثر أحدهما مصر كشرط أساسي يسهل مهمة الاشتراكيين ،

بل انه يلغي معظم متاعبهم التي ذكرت ، ان تحقق هذا الاتحاد يسهل عملية التطوير ، حتى إذا تمت في الجو الرأسمالي تكون مرابح الامة العربية وقتها — على الاقل — في حدها الادنى ، إذ تحفظ مبدأ التخصص والذي تضفيه الاشتراكية هو العدالة والدقة في التنهيج .

بقي شيء أساسي آخر نقوله عن نظام الانتاج غير عمليات التطوير التي هي من صفات الاقتصاد المعاصر الحامة ،وهو اختلاف أهداف الانتاج بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، وقد كنا أشرنا بشكل عابر إلى أن المنتجين في العالم الرأسمالي يعملون بدافع من الربح ، ولبيع منتجاتهم في سوق حرة تقرر أثمانها وفق مبدأ العرض والطلب ، وان الذي يحصل على السلعة هو من يدفع أعلى سعر ! ومعنى هذا أن الطلب في السوق يقرر في النهاية نوع المنتجات وكمياتها . وليس من ريب في أن هذا الواقع يبدو طبيعياً ومعقولاً للوهلة الأولى ولكنه ما يلبث أن ينكشف عند التحليل إلى تناقض غريب بشع يشيع في الواقع الرأسمالي جميعاً ، والطريقة التي تمكننا من الكشف عن التناقض هي في دراسة الطلب وظروفه وتحليل عوامله المختلفة . فمم يتألف الطلب اذن وما هي ظروفه ؟

نعرف من التجربة اليومية ، ان حاجات الانسان متعددة مختلفة ، ومتباينة الأهمية أيضاً ، وان قدرة الانسان على اشباع هذه الحاجات مشروطة بامتلاكه القوة الشرائية

لابتياعها من السوق ، ومشكلة الاقتصاد كله هو في كيفية التوفيق بين حاجات الانسان غير المحدودة وامكانياته المحدودة على النطاق الفردي والقومي معاً ، ولنأخذ - توضيحاً للمشكلة - حالة مواطن عادي يتقاضى اجرة يومية مقدارها أربع ليرات سورية ، ولنفترض ان هذا المواطن يعول اسرة قوامها زوجة وثلاثة أبناء وان عليه ان يدبر أمور معيشته في نطاق انفاق دخله اليومي هذا . فما هي الطريقة العملية التي يوزع بموجبها انفاقه ، لا بدّ وان ينظر المواطن إلى تأمين احتياجات اسرته الضرورية جداً والتي يمكنها أن تؤمن استمرار حياتها وهي الغذاء والمسكن والملبس ، وإذا افترضنا ان تأمين هذه الحاجيات تستغرق ثلاث ليرات من دخله ، ويتبقى له ليرة واحدة يستطيع أن يختار في انفاقها بين حاجاته الشخصية ، الدخان وبعض المسليات كالسينما والمقهى والمجلات الخ .. وهو يختار فعلا الاكثر ضرورة له من هذه جميعاً ولنفترض الدخان ، ثم إذا ما تبقى شيء أنفقه على الكتب أو حضور بعض الحفلات السينمائية .

وهكذا يتكون طلب مواطن عادي وفي ظروف عادية على السلع المختلفة المطروحة للبيع في السوق ، ولكننا إذا افترضنا حالة أخرى ، حالة مواطن ذي دخل مرتفع - وهذه السويات المختلفة شائعة عادةً في المجتمع الرأسمالي - وليكن هذا الدخل خمسين ليرة يومياً ، عليه أن يوزعها

بين حاجياته المختلفة ، وفي كثير من اليسر يتبين لنا أن قدرة هذا على اشباع حاجاته متمددة واسعة ، فهو يبدأ بتأمين الغذاء الضروري ، وتصبح السينما والمقهى والكتب الخ ... بعضاً من الضروريات أيضاً ، ويفيض عنه قدر ينفقه في تسليات وكماليات أكثر ، أو ينوع في المسكن والغذاء ، فيقطن منزلاً فخماً مجهزاً بالادوات الآلية الكهربائية ، ويستطيع أن يتسلى بالسفر أو المقامرة أو اقتناء التحف الثمينة ، وأخيراً يمكنه أيضاً أن يقتني سيارة إذا ما ادخر جزءاً من دخله اليومي لمدة عام أو بعض عام .

ونظراً إلى أن أصحاب المشاريع إنما ينتجون بدافع من الربح الفردي ، فان الطلب في السوق ينعكس على توقعاتهم للمستقبل حيث يعدون العدة للانتاج ، ومادام هنالك طلب فعال لأي من المنتجات فان المشاريع تعمل على سد هذا الطلب ، وهكذا تمتلئ السوق بأنواع المنتجات ومستوياتها المتباينة ، من الخبز الضروري للحياة ، والمسكن البسيط إلى الانواع المترفة من الغذاء والمسكن والسيارات والتحف واللعب والبرادات الخ ... وهذا وحده الذي يفسر توفر السيارات في السوق الرأسمالية في الحين الذي يشكو فيه ملايين السكان من الحفاء ، كما يفسر اكتظاظ السوق بالغذاء المترف في الحين الذي يتعرض فيه الملايين من البشر للموت جوعاً أو برداً أو مرضاً ، وليس ثمة

من تقدير للمبادئ الخلقية او الاجتماعية أو القومية في سوق الرأسمال الحر ، فاختلاف المداخيل الكبير ، واستئثار فئات محدودة متخمة بالقدرة الشرائية يجيز أن ينفق الجهد البشري والمادة الأولية في انتاج وسائل الترف الباذخة ، ولو لم تسد حاجات ملايين المواطنين من السلع الضرورية اللازمة للحياة .. إن نظرة واحدة تلقونها اليوم على ما يجري في هذا البلد – وهو بعد في الدور الرأسمالي الأول يؤكد لكم هذه الحقيقة ، ففي الحين الذي يقضي فيه الفلاحون أو العمال الفقراء مرضاً أو جوعاً أو عرياً ولا يتوفر لهم الحد الأدنى من الغذاء الواقي أو الطبابة تجري على الارض مزهوة المئات من السيارات الفارهة الخاصة التي تبرق في أضواء الشمس والتي يمتطيها المترفون إلى ملاعب الميسر وحفلات السمر وحتى إلى قضاء بعض الوقت في المقهى ، ويتحول السوق على هذا الشكل إلى معرض بشع للأمراض التي تفتك في العالم الرأسمالي وينحل هذا الطلب الذي يقرر نوع المنتجات بدوره إلى فرق متباينة من القدرات الشرائية : بعضها ، وهو الاعظم ، عند العتبة الدنيا من الضروريات وبعضها ، وهو الاقل ، عند الذروة من الكماليات .

والآن ما هو الدور الذي ننتظر أن تلعبه الاشتراكية ؟

الواقع هو ان السوق لا يمكن الغاؤه كلية ، ولكن عملياته وظروفه هي التي تتبدل ، فقد رأينا من قبل ان

الطلب المعزز بالقدرة الشرائية هو الذي يقرر نوع المنتجات بغض النظر عن ضرورتها وأهميتها النسبية والقومية ، ولكن النظام الاشتراكي يقلب الآية ، فالحاجات القومية والمصلحة الجماعية هي التي تقرر نوع الانتاج ، ولا يمكن البدء بانتاج المواد الاستهلاكية المترفة إلاّ بعد أن يحصل الاشباع للحاجات الضرورية ، فلا مكان هنا على مائدة الاشتراكية للتخمة والجوع معاً ، ولا يعقل ان يحدث هذا ، بيد أنه يجب أن لا يظن أبداً إلى أن الاشتراكية تعمل على حرمان الناس من السلع المترفة فالعكس هو الصحيح ، إذْ ان الاشتراكية تتوخى ان يعم استهلاك السلع الكمالية في المدى البعيد! ولننظر هنا إلى كلمة تعميم الترف ، كما انه يجب ان لا نظن ان الاشتراكية تريد أن توزع السلع وفق الحاجة ، فهذا مبدأ شيوعي لم يطبق أبداً وما نحسب انه ممكن التطبيق ، بل سوف يحصل اختلاف في القدرات الشرائية بين المواطنين ، ويلحق ذلك حصول اشباع متباين نوعاً من السلع الاستهلاكية تبعاً لكفاءة كل مواطن ومقدار عمله ، بيد ان توزيع الدخول في النظام الاشتراكي لا يمكن ان يترك ثغرات واسعة بين فئات الشعب ، حيث تحذف جميع المزايا التي لا ترتبط بانتاج الفرد نفسه ، أي مزايا الغنى المسبق وفرص الثراء القائمة على استغلال الآخرين الخ ... ولا يتبقى أمام الفرد من مجال لأدرار الدخل سوى كفاءته الخاصة ، وهذه الكفاءة

مهما تباينت لدى المواطنين فهي لن تجيز قيام هوات واسعة بين دخول الدنيا ، ودخول شبه خيالية .

إن ارتفاع الطلب نوعاً وكما في النظام الاشتراكي ينبني على قاعدة عريضة تضم فئات الشعب ، هـذا الارتفاع ينتظر أن يحدث بشكل متوازن عام ، دونان يترك ثغرات عريضة فيه ، والنظام الراسمالي وحده الذي يمشي منحر فاً ويرتفع فيه الطلب بشكل هرمي تضيق ذروته شيئاً فشيئاً حيث يجثم — كما قلنـا — على رأس القمـة بعض المترفين الفارغين الذين تستحيل بين أيديهم النقود إلى قوة هدامة — غير أخلاقية — تمتصها الشهوات المزيفة ، المنحرفـة ، واصطناع اللذائذ الغريبة عن روح الانسانالسوية ، وهكذا يجرم النظام الرأسمالي خلقياً وتنفتح أمام المصير الاشتراكي للانسان نوافذ عريضة مشرقة تبشر بالخير والرفاه العام ، إن أحداً لن يضطر في ظل الاخلاق الاشتراكية ، لتجميد مطاليبه وتقنينها ، ولكن المناخ الخلقي العام سوف يفرض أحكامه ، ومن قبل تلزم الحدود المعقولة الطبيعية للدخل هذه الاحكام أيضاً ، وكذلك فان أدوات الترف لن يبطل انتاجها قطعاً أو استيرادها ، لن يبطل انتاج السيارات والبرادات والتسليات الفنية العديدة ، حتى في مطلع تطبيق النظام الاشتراكي ، ولكن قوة الطلب الممكنة وقتها سوف تنبع من دخـل الانسان المنتج الخـاص ، وقـد يصيب الناس جملة الحرمان الجبري في سبيل بناء اقتصاد قومي

قومي متوازن ، يلحق بالاقتصاد العالمي المتطور .

إننا نحن الاشتراكيين العرب على ثقة من أن أعينكم قادرة على أن تبصر وراء هذا البريق الزائف حقيقة التناقض المعيب القائم الآن ، هذا التناقض الذي يكشف لنا الجانب المنطفئ من السوق وهو يمثل عامة شعبنا العظيم ، الذي يمشي على قدميه ويتناول خبزه اليومي ليس غير ، وهو يكشف لنا ما تحت البريق أيضاً ، حيث تنعم القلة بسبب من الجاه الموروث أو التفاضل الكاذب بكل هذه المميزات التي نشهدها . إن الاشتراكية تعمل باخلاص وبشرف حتى يشتعل الجانب المنطفئ ويتوهج ، من أجل هذا الشعب فقط ، تنشأ المصانع ومزارع التعاون ، وإلى ان يعم الخبز والكساء والصحة ، فان الآلة في مجتمع الاشتراكيين لن تسخر أبداً لتمد القلة المنعمة بالاداة التي تقتل فراغها وتبطلها ، ان الملابس الحريرية الزاهية ، والسيارات الأميركية الفخمة والتحف وآلاف الالهيات ، لن تكون نافعة لدى شعب ينشيء تاريخه الصناعي القومي ويرفع من مستوى شعبه الاولي الضروري ، ومن أجل هذا فقط سوف تحذف ، فاذا كان شعار الرأسمالية : « الانتاج لمن يدفع أعلى ثمن » ، فان شعارنا نحن الاشتراكيين هو هذا : « الانتاج للشعب » .

* * *

ب ـ التوزيع :

يعرف الدخل القومي لمجتمع ما بأنه مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة من الزمن أو هو بمعنى أدق « القيمة النقدية لمنتجات المجتمع من سلع انتاجية واستهلاكية في بحر سنة » .. ويختلف بذلك معنى الدخل القومي عن الثروة الأهلية اذ ان مفهوم الثروة ينصب بشكل خاص على السلع الاستهلاكية وادوات الانتاج التي تعمر « مثل آلات المصانع والمزارع الخ .. » والتي يتأجل استهلاكها بالاضافة الى المادة الأولية الطبيعية المخزونة في الأرض التي لم يتحقق استهلاكها بعد « كالبترول ، والمواد المعدنية الخام الخ .. ». هذا ويمكن الاشارة بشكل خاص الى مركز الارض المنتجة في تكوين الثروة الاهلية وهي اداة الانتاج الرئيسية التي تتجدد قوتها الحيوية الخصبة باستمرار عدا حالات الاستنزاف الشاذة التي تتعرض لها التربة بسبب الجهل البشري .

ولقد آثرنا ان نميز في مطلع بحثنا عن التوزيع بين الثروة الاهلية والدخل القومي لما في ذلك من معنى خاص يتعمد الاقتصاد الرأسمالي النظري اهماله ، فالمعروف في هذا الاقتصاد انه يقصر بحث عملية التوزيع على الدخل القومي دون الثروة ، وغرضه من ذلك تجنب الوقوع في مأزق

تحليلي يمهد السبيل لنسف الهيكل النظري للاقتصاد الرأسمالي جميعه . ومن الطبيعي ان يعمد الاشتراكيون الى التقاط هذه الورقة المهملة لتوضيح التناقضات العلمية التي تكمن في عمليات توزيع الدخل في النظام الرأسمالي ، وكشف الزيف الذي يزين أنصبة التوزيع القائمة بغشاوة من العدالة الفجة الكاذبة ، هذه العدالة التي تعطل ليس بسبب اختلاف الكفاءات المنتجة وانما بسبب القصور المبدئي الذي يعدم أو يعطل بعض قوى المجتمع على حساب تفتح القوى الأخرى في المجتمع الرأسمالي .

وكما فعلنا من قبل في عرض آلية التركيب الرأسمالي ومقارنتها بمثيلتها في النظام الاشتراكي نفعل الآن بالنسبة لعملية التوزيع .

يقول الرأسماليون ان الدخل القومي النقدي يوزع على العناصر المشتركة في الانتاج ويقسمونها الى زمر أربع : آ — الأجور ، ب — الفائدة ، جـ — الربح ، ، د — الريع . والأجور هي نصيب ذلك العنصر المشترك في الانتاج بجهده العضلي والذهني فقط « أي العمال وأرباب المهن الحرة ورجال الادارة » والفائدة هي نصيب رأس المال لا المسلف من الدخل تعويضاً عما يسمونه « تأجيل الاستهلاك » أما الربح فهو نصيب رأس المال المشترك في الانتاج تعويضاً عن تحمل المخاطرة التي تتضمن احتمالات الربح والخسارة ويكون الريع مقصوراً على الأرض التي

تقدم وحدها زيادة صافية حقيقية عما يدفع فيها من مواد الانتاج .

ان النظرة الواعية لهذا التقسيم تدل بسهولة على مدى الافتعال الذي يتعمده الرأسماليون توخياً لدقة التحليل والمراوغة الاخلاقية معاً ، فقد سبق ان أشرنا الى ان هؤلاء ينظرون الى عمليات السوق الطبيعيةالحرة كأساس لفعاليات الانتاج الرأسمالي بمجموعه ، وهذه العمليات لا يقتصر دورها على الانتاج فحسب ولكنه يشمل التوزيع أيضاً . فالذي يشتري سلعة يمنح دخلاً للبائع ودخل البائع يذهب في شراء سلع أخرى أي انه يتحول بدوره الى دخل جديد وهكذا تتدرج السلسلة المغلقة الحلقات ، المنتج يشتري العمل والمادة الاولية ويتلقى أصحابهما دخلاً ثم يبيع منتجاته الكاملة الصنع في السوق ويتلقى دخله الخاص بدوره ، والعامل يشتري بدخله السلع فكأنه يمنح دخولاً للآخرين وهكذا .. اذن فالسوق هو القاسم المشترك الأعظم للعمليتين معاً ، الانتاج والتوزيع والادارة السحرية لعمليات السوق هي العرض والطلب ، فلننظر الآن كيف يوزع العرض والطلب الدخل القومي المتحقق في شيء من التفصيل .

الاجور : في سوق العمل الذي يشبه الى حد بعيد في بعض عملياته سوق النخاسة القديمة مع تطويرها بحيث تتلاءم مع روح العصر الجديدة وبدعته « الحرية ». في هذا السوق تتحدد أجور العمال والمديرين وأصحاب المهن الحرة نتيجة لعوامل

البعث والاشتراكية - الكتابات الأولى

العرض والطلب أو بمعنى اقتصادي أدق لعامل الندرة وغلة العامل الحدية معاً ، ولا شك ان دراسةعوامل عرض العمل وطلبه بمدلولاتها العلمية الفنية تحتم علينا التعرض لكثير من التفصيلات الدقيقة التي هي من اختصاص علم الاقتصاد الرأسمالي التحليلي ولذلك فسوف نكتفي هنا بضرب بعض الامثلة المبسطة التي تصلح لتوضيح المقصود من عملية طلب العمل وعروضه .

لنفترض وضع مشروع صناعي لانتاج خيوط الغزل في حالة التكوين ، فالمعروف ان هذا المشروع يحتاج الى عناصر الانتاج الرئيسية التي يمكن اجمالها برأس المال والعمل والأول يستخدم لشراء أو استئجار البناء وشراء المادة الأولية والعمل ، والثاني أي العمل يلزم للقيام بالتغييرات المطلوبة على المادة الأولية وهي هنا الصوف والقطن والحرير الخام كيما تصبح صالحة للاستهلاك البشري . ولنفترض ان حاجة المشروع الى العمال هي في حدود الـ ٥٠٠ عامل ، ولتبسيط التحليل نفترض ايضاً ان العمل المطلوب من نوع واحد فما هي الأجور التي يعرضها المشروع ليستطيع اغراء العمال وشراء جهودهم .

من البديهي ان عوامل كثيرة تتدخل هنا لتحديد مقدار الأجر الذي يعرضه المشروع على العمال ،وأهم هذه العوامل بالنسبة لصاحب المشروع شيئان أولها ثمن السلعة المنتجة في السوق وثانيهما الربح الذي يتوقعه من جراء عملية الانتاج

فاذا فرضنا ان ثمن المتر الواحد من الحرير المغزول يقيم في السوق بليرتين مثلاً فان الفرق بين كلفة المتر على المشروع وثمنه في السوق هو الربح الصافي الذي يدره الانتاج . ولو فرضنا ان المنتج قد دفع مبلغ ٥٠ قرشاً ثمناً للمادة الأولية وهي الحرير الخام وان نصيب هذا المتر مما يستهلك أو يتلف من الآلات خلال عمليات الانتاج يقدر بـ ١٠ قروش فان مجموع كلفة المتر دون أجر العامل تبلغ ٦٠ قرشاً وبما اننا افترضنا نموذجاً موحداً للعمل المطلوب فان الفرق بين الثمن ٢٠٠ قرش والكلفة ٦٠ هو ١٠٤ قروش يجب ان تقسم بين المنتج والعمال ، وهكذا فان المشكلة تأخذ بالنسبة للمنتج على الشكل التالي :

اذا دفع الـ ١٤٠ قرشاً المتبقية أجراً للعمال فان ربحه يكون معدوماً . واذا دفع ١٣٠ قرشاً بشكل أجور تبقى له ربح صاف ١٠ قروش واذا دفع ١٢٠ قرشاً بشكل أجور تبقى له ربح صاف ٢٠ قرشاً ... وهكذا ، أي أن ربح المنتج يتناسب عكسياً مع أجور العمال أو ان منحنى الربح يسير بشكل معاكس لمنحنى الأجور ، ولو قدر رب العمل – باعتبار أنه يعمل هنا بدافع من الربح الخالص – ان يجعل مستوى الأجور عند الحد الادنى لفعل ، بيد ان العمل لا يمكن أن يشرى حسب أهواء رب العمل حتى في النظام الرأسمالي فاذا لم يوفر الأجر المدفوع حداً أدنى من مستوى المعيشة على الأقل أو لم يحفظ الحياة للعامل بمعنى آخر فان العمال

البعث والاشتراكية - الكتابات الأولى

يمتنعون وقتئذ عن بيع مجهودهم وبصورة عامة فان أجر العمل يتذبذب غالباً حول المستوى الحديدي للأجور — وهو التعبير الذي ابتدعه الاقتصادي الالماني لاسال — والذي يشير الى هذه الحقيقة وهي ان سعر العمل يتحدد بتكاليف انتاج العمل أي تكاليف شراء المواد الضرورية التي تحفظ حياة العمال فقط .

وتقودنا هذه النتيجة بالذات الى ايراد ملاحظة جانبية تلقي بعض الضوء على مدلولات هذه التعابير الفنية ، فالمعروف ان تكاليف المعيشة أو مستوى المعيشة أمران مختلفان حسب المجتمعات البشرية ونصيب كل منها من التقدم العلمي والاجتماعي ولا ريب في ان تكاليف المعيشة في بلد متطور كالولايات المتحدة أو المانيا مثلاً هو غيره في بلد متخلف كمصر والعراق وسورية والهند الخ ..وهذا ما يفسر لنا معنى رخص الأجور في البلدانالمتخلفة وغلائها في البلدان المتطورة .

فاذا طبقنا مبدأ المستوى الحديدي للاجور بالنسبة للمثل الذي ضربناه أمكن القول بأن الأجر الذي يدفعه رب العمل سوف يتحدد بفعل احكام هذا القانون ، ولنفترض ان تكاليف حفظ حياة العامل يتحدد بأجر يومي قدره أربع ليرات سورية وكانت قدرة العامل تمكنه من انتاج ١٠ أمتار غزل يومياً فان نصيبه من ثمن المتر يقف عند الـ ٤٠ قرشاً « ١٠ أمتار × ٤٠ قرشاً = ٤٠٠ » ويحصل رب العمل

على ربح صاف من انتاج المتر الواحد من الحرير المغزول قدره ١٠٠ قرش .

ان العوامل الرئيسية التي تقسر العمال على قبول الحد الادنى من الأجر عديدة منها : ١ـ الطرف الضعيف في المساومة مع رب العمل ، ذلك ان ضرورات العيش تفرض عليهم الارتزاق اليومي العاجل لدفع غائلة الجوع والعري والمرض ، فليسوا اذن في مركز يسمح لهم بمساومة رب العمل في المدى القصير بله المدى الطويل في حين ان هذا يمكنه ان يساوم في السوق ولديه فضلة من الوقت حتى يقيض له الحصول على أرخص أجر فيقبل على شرائه ، كما يمكنه غالباً ـ اذا ما توفرت شروط شراء عمل أرخص ـ أن يطرد العمال ويستبدلهم بأولئك الأرخص أجراً رغم الحدود التي تقيمها تشريعات العمل الحديثة في وجهه ومن فوق هذه التشريعات ايضاً .

٢ ـ ان تزاحم العمال ومنافسة بعضهم البعض الآخر تدفعهم الى القبول بأجور متدنية ،حيث يضطر الأكثر حاجة الى القبول بأجور منخفضة جداً قد تكون دون المستوى الحديدي أيضاً ، والتزاحم الآني العجول بين العمال وحاجة بعضهم الماسة الى العمل تلحق بهم جميعاً في النهاية أبشع العاقبة ، ذلك ان المنافسة الحادة وتمدد عرض العمل بشكل واسع يفوق بمدى بعيد طلب العمل ، يعمل على زيادة خفض الأجور ، ويحسن موقف رب العمل الذي يشح

عرض الاجر نظراً لوفرة عرض العمل وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع المجتمعات المتطورة الى فرض الحدود الدنيا لاسعار العمل عند المستوى الحديدي تلافيا لزيادة انخفاضه الى حيث لا يقوم بالأود .

ومع ذلك فان ظروف العمل الفنية تجيز وقوع اختلاف في أسعار العمل تبعاً لعامل الخبرة ، فالعمل الماهر skilled labour ينال دائماً نصيباً أعلى من الاجر وذلك طبيعي بسبب من ان عرض العمل الماهر شحيح والطلب عليه واسع جداً وبخاصة في المراحل الأولى من عمليات تطوير الاقتصاد المتخلف في اتجاه الآلية ، أما المثال المبسط الذي ضربناه فهو يفترض نموذجية العمل ومرونته المطلقة التي تسمح لصاحب المشروع شراء الاكثر رخصاً منه وهي حالة مقترحة لتبسيط البحث وتحليله ليس غير ، ولكن هذا لا يعني أبداً ان العمل الماهر ينال نصيبه الحقيقي من الدخل في ظل النظام الرأسمالي فالأمر على العكس دائماً والذي يحدث ان ندرة العمل هنا تقلل من فرص المساومة المطلقة التي يملكها أصحاب المشاريع وتحسن بالمقابل من العمال في السوق ، وتحتفظ عمليات السوق في نفس الوقت بآليتها الرئيسية التي تجعل أجر العامل وربح رب العمل يمتحان من نبع واحد أو بمعنى آخر يقتسمان مقداراً معيناً والاكثر حظاً منه هو الاكثر قدرة وقوة وتحكماً، ونلاحظ أيضاً انه بالرغم من نشوء النقابات العمالية وصدور التشريعات

العمالية التقدمية فان ما يدور الآن في العالم الرأسمالي يقطع بأن التحكم والقدرة ما يزالان في صف رأس المال الذي يزيد في تركيزه مع الزمن ويوسع القاعدة الشعبية التي لا تملك شيئاً سوى أجرها اليومي المعلق ..

والآن ماذا تعرض الاشتراكية من حلول بالنسبة للاجور؟

لقد قلنا من قبل ان عمليات السوق في جوانبها التي تتحكم في الانتاج والتوزيع سوف تحذف في النظام الاشتراكي ولكننا لم نفصل بشكل واضح العمليات المقابلة التي يجب أن تأخذ دور تلك المحذوفة ، والحقيقة ان هذه يمكن ان تعتبر من متاعب الاشتراكية الرئيسية ، فاذا كان الثمن في السوق الرأسمالية يحدد قيمة السلعة والاجر ومقدار الربح وسعر الفائدة والريع فان ذلك جميعه يتم في آلية متكاملة متناسقة تتذبذب حول كلفة الناتج التي هي في حدها الادنى (على افتراض ان المنافسة قائمة والانتاج في) بالاضافة الى الحد الادنى من الربح الذي يرتضيه المشروع كيما يستمر في الانتاج ولكن اذا ما بطل عمل الثمن فكيف يمكن عندها تقييم السلع ومن ورائها الأجور والربح والفائدةوالريع ؟ ما هو القاسم المشترك الذي يمكن له ان يفعل ذلك بعدالة تامة ؟ ولننظر في مثالنا التطبيقي بالذات .. مصنع الغزل ، ولنر كيف يمكن تحديد ثمن المتر في السوق ، وتحديد قيمة المادة الأولية ومن ثم أجر العامل اي كلفة السلعة وثمنها السوقي ؟

لقد قلنا من قبل ان الثمن تحدده كلفة الانتاج في ظل النظام الاشتراكي وكلفة الانتاج هذه تنقسم الى ثمن المادة الاولية والعمل ، والمادة الاولية تتحدد هي بدورها بكلفة انتاجها وهكذا باستمرار ... كلفة الانتاج هذه ماذا يمكن أن تعني في عالم الاشتراكية اذا لم يكن ثمة مجال لتحديدها حسب عمليات السوق أي العرض والطلب ؟

يرد الاشتراكيون على ذلك كله بأن قيمة السلعة تتحدد دائماً بما بذل فيها من عمل انساني ، فالمادة الأولية مثلاً وهي الحرير هنا ينحل انتاجها بدوره الى مادة أولية وعمل انساني والمادة الاولية مستمدة من الطبيعة وهي لا تعني شيئاً أبداً اذا لم يجر عليها العمل بعض التغييرات واذن فالعمل وحده وليس رأس المال هو القادر على تحويل المادة الأولية الغفل الى سلعة نافعة وصالحة للاستهلاك البشري ، ويقتصر عمل رأس المال على شراءالعمل المتجمد الكامن في التحويرات التي أجريت على مادة الحرير لتصبح صالحة للغزل ، وهكذا بالنسبة لمواد الانتاج الأخرى . واذن فان رأس المال المتمثل في الآلات الانتاجية والمباني أو بشكل نقود قادرة على شراء المادة الاولية ليس الا عملا سابقاً محفوظاً قابلاً للبيع في السوق . آلة الانتاج هذه كيف صنعت ؟ من المادة الأولية والعمل ، والمادة الاولية استخرجت خاماً من الأرض وطورت حتى جعلت بشكل أداة انتاج ، والمباني ليست الا أحجاراً صنعتها اليد الانسانية المبدعة ، فالعمل وحده

مقياس القيم ، والنقود ليست الا رمزاً متفقاً عليه فحسب واذن فان المشكلة تبدو وقد حلت للوهلة الأولى ، نعطي العامل الاشتراكي ثمن الناتج جميعه بعد تنزيل كافةالآلات التي تبلى والمادة الاولى تشرى وتأخذ القضية شكل المعادلة التالية :

ثمن المادة الأولية + كلفة استهلاك الآلات خلال عملية الانتاج + أجر العمل = كلفة الناتج = ثمن الناتج [في السوق

والمعادلة تطبيقاً تأخذ الشكل التالي :

٥٠ قرشاً « ثمن المادة الاولية ، الحرير الخام » + ١٠ قروش « كلفة استهلاك الآلات » + ١٤٠ « أجر العمل »= ٢٠٠ وهو كلفة السلعة وثمنها في السوق معاً .

ولو نظرنا الى المادة الأولية « الحرير »فان المعادلة تحتفظ بشكلها السابق : ثمن المادة الأولية + كلفة استهلاك الآلة الانتاجية + أجر العمل = كلفة المادة = ثمنها السوقي. حتى تبلغ المادة الاولية المختزنة التي يملكها المجتمع فتصير المعادلة: أجر العمل = ثمنها السوقي .ان هذا حسن جداً ، ولكن قد يخطر لاحدنا سؤال وهو : كيف نحدد سعر العمل ، وما هي الطريقة التي نقيمه فيها بالنقود ؟ وهل يمكن الوصول الى مقياس دقيق عادل لاسعار العمل المختلفة ؟ نحن نعلم ان العمل يختلف فمنه العمل العضلي العادي جداً كرفع الثقل والجر الخ ..ومنه العمل اليدوي الماهر ، ومنه العمل الذهني الدقيق ، فهل من المعقول ان نساوي بين

أسعار هذه المستويات المختلفة جداً من العمل ؟ وهل يمكن ان نعتبر الوحدة الزمنية التي تنفق كالساعة مثلاً مقياساً للأجرة ؟ ليس من ريب في ان الاجابة على هذا السؤال دقيقة وشائكة جداً . فالاشتراكيون أنفسهم لم يتفقوا بعد على مقياس واحدموضوعي يصلح لتقييم أسعار العمل المختلف فقد يمكن لبعضهم ان يشير باستخدام عمليات العرض والطلب الرأسمالية نفسها كمقياس للسعر ، وذلك وبعد تجريدها طبعاً من أثقالها الظالمة المتعسفة وعندها يقرر عامل الندرة وحده مستويات الاسعار ، ومعنى الندرة هنا ينتصب على حاجة الانتاج الى نوع معين من العمل ومقدار هذا العمل المتوفر بعد منح الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب للمواطنين جميعاً ، الامر الذي يبطل الحواجز التقليدية المصطنعة القائمة الآن . فالمعروف ان التدرب على أنواع العمل الفني سواء منها الذهني أو اليدوي يتطلب تفرغاً وجهداً لا يتيحهما العالم الرأسمالي القائم الا للقلة المحظوظة من الناس فاذا منح المواطنون فرصاً متكافئة أمكن لذوي المواهب والقدرات منهم اكتساب المران أو المعرفة الكافية في شتى ضروب العمل الانساني ، وانصرفوا الى أنواع الاختصاص جميعها ، يسوقهم في ذلك الميل الطبيعي وحاجة السوق ، ومن البديهي انه ليس في الوسع اعتماد مبدأ توافق الميل مع العمل توافقاً مطلقاً ، فقد يذهب الميل بالكثير من الناس الى دراسة الأدب أو القانون أو الاقتصاد مثلاً بحيث

يفوق عددهم حاجة المجتمع ، ثم ان كلمة الميل هــذه مرنة جداً ، بحيث يمكن تصنيفها في زمر محدودة ، تمكن أن تكيف ضمنها الميول وتحدد وفق حاجات المجتمـــع الاكثر الحاحاً .

واذن فان حاجة السوق تحدد اتجاهات التدريب مــن جهتها ، وتتلاءم هذه الحاجة مع الاستعداد الطبيعي لدى الانسان ، ونتيجة لتوافق هذين العاملين يكون في الوسع تحديد أسعار العمل ، فالعمل الذي يتطلب مراناً أكبر وكفاءة أعظم ينال أعلى مستويات الأجر المعروضة نتيجة لما يتعرض له صاحبه من تضحية وتأجيل للدخل والاستهلاك بسبب تأخره في المشاركة في الانتاج ، ثم تنحدر سلـم أسعار العمل حتى تبلغ أدناها عند العمل العضلي البسيط الذي يمكن لاي من الناس القيام به ، والذي لا يكلف تضحيات في التدريب أو تأجيل لادرار الدخل ، والاداة السعرية تلعب هنا دورها في تحديد حاجات المجتمع مـن أنواع العمل الانساني ، فاذا ازداد اقبال الناس على تعلم حرفة مثلاً بحيث يفوق الحاجة اليها رخص الاجر وانصرف الجدد عن تعلمها الى التدرب على مهنة أعظم أجراً وهكذا..

ان هذه الطريقة يمكن الاعتراض عليها باسم العدالة الاجتماعية التي ترفض الأخذ بمبدأ تنظيم العمل الاشتراكي وفق حاجات السوق الآنية السعرية فحسب ، فالعمل الانساني ليس سلعة تباع وتشرى وتوجه بفعل الأجور وان من أعظـم

مبتدعات الاشتراكيةمراعاتها كرامة العمل الانساني وانسجامه مع الميول الطبيعية التي تذكرنا بالعمل الفرح الذي نادى به الاشتراكي الفرنسي شارل فوريه ، كما ان الاداة السعرية قد تدفع الكثير من المواطنين الى مقاومة ميولهم الطبيعيـة والانصراف الى تعلم المهنة الاكثر ادراراً للربح ، وهذا ما يسبب لهم في المستقبل قلقاً مستمراً ونزاعاً بين الميول الدفينة والعمل اليومي الدائم ، ومن جهة أخرى فـان أسعار العمل اذا تبعت أحوال السوق سوف تظل تتذبذب باستمرار ارتفاعاً وهبوطاً بحيث لا تضمن للمواطن الاستقرار والامن وهكذا جميعه يعارض الغائية الاخلاقية للاشتراكية ومع ذلك فان من المسلم به ان حجة أنصار هذا الرأي تبقى قوية مدعمة بما يجري واقعياً في الحياة الانتاجية ويظل من الممكن الاستفادة منها وتكييفها بحيث تخدم الغرض الغائي والوسيلة الدقيقة الموضوعية .

ان اشتراكيين أخر يدعون للدولة حق تحديد نصيب فئات العمل من الدخل في كل قطاع من قطاعات الانتاج مع مراعاة النسب العادلة بين أجور هذه الفئات ولنضرب مثلاً بعائد العمل (والتسمية هذه أصح بالنسبة للاشتراكية) في تعاونية زراعية فالمعروف ان العمل في التعاونية يتم عن طريق كتائب العمل المتخصصة في كل نوع من أنواع العمل الزراعي — (العمل الآلي — البستنة — الحصاد — الزرع الخ ..) ففي مثل هذه التعاونيات يقرر الاخصائيون

نموذجاً يقاس على أساسه العمل الزراعي ، ولو فرضنا ان الوحدة هي ساعة عمل في أبسط الاعمال الزراعية التي لا تتطلب مراناً أو دراية فنية ، فان سلم الاعمال الأخرى تقدر بالنسبة لهذه الوحدة ، فساعة عمل المهندس الزراعي مثلاً تسجل بوحدتين كاملتين ، وساعة عمل الميكانيكي تقدر بوحدة ونصف ، وساعة البستاني بوحدة وربع وهكذا حتى يصير تسجيل ساعات العمل التي تقوم بها كل كتيبة ، الى ان يتم بيع المحصول فيقسم دخل المزرعة على عدد الوحدات المسجلة خلال العام ، ويصير توزيع نصيب كل عامل وفقاً لما سجل من ساعات عمل فعلية ، وكذلك الشأن بالنسبة للصناعة حيث يصير اعتماد ساعة العمل البسيطة كوحدة قياس لمختلف الاعمال ، ويوزع دخل المصنع بنفس الطريقة السابقة .

ومع ذلك فان ثمة صعوبات تعترضنا . حتى لو قبلنا بأي من المبدأين المعروضين . اننا حتى الآن لم ننظر الى ما سوف يجري بالنسبة لثمن السلع . لقد قلنا من قبل ان كلفة الانتاج = ثمن السلعة في السوق ، ومن الذي يحدد ثمن السوق وكلفة الانتاج فاذا لم يكن ثمة من ثمن متفق عليه ، فان كلاً من القطاع الزراعي أو الصناعي يحدد أثمان المنتجات كما يحلو له ، وبصورة اعتباطية جزافية . في حين ان العرض والطلب في العالم الرأسمالي هما اللذان يحددان الاثمان والتوزيع ، وثمن السوق هنا هو كلفة

الانتاج + الربح ، فاذا لم يستطع صاحب المشروع تحقيق أي ربح انصرف عن الانتاج في مشروعه الى الانتاج في مشروع آخر وهكذا حتى يستقر حيث يحقق ربحاً ، والثمن السوقي هو الذي يقرر أيضاً نوع المنتجات وكميتها . فحيث لا يوجد طلب لا يصير انتاج ولكن الدولةالاشتراكية تلغي هذا كله وتتحكم في الانتاج كما رأينا تحقيقاً لحاجات المجتمع الضرورية فالأقل ضرورة فسلع الترف الكمالية . وهي مضطرة اذن الى تحديد أثمان المنتجات مبدئياً ، أي الى تحديد الأجور التي هي كلفة الناتج والثمن في نفس الوقت ، وأمامها لتذليل هذه العقبة طريق واحد مفتوح هو ان لا تضطر الى الظلم حيث تقصد العدالة ففي كل عمليات الانتاج القومية تواجه الدولة بالمشكلة ذاتها : ان تقرر سلماً لعائد المنتجين من الدخل ولا تظلم أحداً ، وفي كل عمليات الانتاج لن نلقى في الدولة الاشتراكية الا العمل الانساني مصدراً للدخل ، والدخل هنا معناه ثمن البيع أي ان الدولة لن تمنح العائد للعمال من ميزانيتها الخاصة ، وانما الذي يدفع الدخل في النهاية هو المستهلك، فاذا اشترى مواطن اشتراكي سلعة ما فان ثمن الشراء يتحول فوراً الى دخل للعامل وهكذا بحيث تظهر في النهاية عملية السوق كلها شراء وبيع للعمل ليس غير ، ولم يحذف ربح صاحب المشروع وحده فقط انما حذف أيضاً ربح الوسيط وفائدة رأس المال وريع الارض ، ولن تشغل النقود مركزاً

خاصاً ممتازاً فهي تعمل هنا كوسيط للتبادل ولو أمكن اعتماده وحدة عمل قياسية بالنسبة لقطاعات الانتاج جميعها لصار في الوسع استخدام هذه الوحدة محل النقود دون ان تتأثر الحياة الانتاجية أو الاستهلاكية في شيء !

سواء اذن بالنسبة للدولة الاشتراكية الاخذ بواحد من المبدأين السابقين ، العرض والطلب أو اعتماد وحدات قياسية معينة فان أثمان السلع تصدر في النتيجة بشكل تحكمي ، واذا ما كنا نعدل طريقة توزيع الدخل فيصبح العمل الانساني مصدره ومنتهاه معاً وتتحقق عدالة التوزيع مبدئياً فينال المجتمع بمجموعه حقه الطبيعي فان الفرصة موجودة هنا أيضاً لفتح ثغرات في النظام الاشتراكي ، وقد ينقلب النزاع الذي كان محصوراً من قبل في ظل الرأسمالية بين قلة من المنتجين وعدد عظيم من العمال الى نزاع بين قطاعات الانتاج الصناعية والزراعية الجماعية أي الى حرب حول الاجور بين نقابات العمال حيث تميل كل منها الى ترجيح نصيبها من العائد على حساب الفئات الأخرى بل وعلى حساب المجتمع بأسره لان الذي يدفع العائد هو المستهلك كما رأينا (ثمن السلعة في السوق هو نفسه كلفة الناتج هو نفسه عائد العمل) ولا ريب في ان هذا النزاع اذا ما أتيحت له الفرصة للظهور فسوف يأخذ طابعاً حاداً شديد الخطورة تبعاً لصفته الجماعية وهكذا فان الصعوبات لن تنتهي دفعة واحدة في الاشتراكية ولن يصبح في الوسع

التغلب عليها الا بالطرق الموضوعية والتساند الاجتماعـي وشيوع التعاطف الاخلاقي بين فئات العمال ، أو بمعنى آخر بالتجربة والخطأ . ولا يغرب عن بالنا أبداً ان النظام الاشتراكي الذي ينسف أسس الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي ذي التاريخ والتقاليد العريقة المألوفة عليه أن ينشيء بدلها أسساً جديدة شاملة منسجمة مع روح الانتاج الاشتراكي وغائيته الاخلاقية العادلة ووسائله أيضاً .

إن تحرر العمال من سيطرة رأس المال واستغلالـه وان القوة الانتاجية المركزة في أيدي فئة قليلة متحكمة سوف تتمدد لتأخذ طابعاً نقابياً جماعياً ، والسيطرة هذه الموزعة المبثوثة في العدد الأعظم من الناس لن تحتفظ بمضامينهـا القديمة – إلا إذا تهدمت الروح الاشتراكية – وعليها ان تتحول إلى قوة بناءة وعادلة ، والعدل أمر نسبي تمامـاً ، ومعنى هذا ان فرص التضحية والتسامح لتمتين دعائم العدالة موجودة دائماً في الدولة الاشتراكية ، ان هذا الدولة ترد الحق إلى أصحابه وتجعل الحياة الانتاجية مشروعة وليس معنى هذا ان السلام قـد استتب نهائياً فالبداية وحدها التي صححت وعلى الاشتراكيين من عمال الصناعة والزراعـة والمهن الحرة ان يعملوا دائبين لايصال قضية العدالة إلى أبعد غاياتها – ولنذكر هنا – على سبيل العظة ما فعلتـه الحركة العمالية الاستخانوفية في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي وما جرته من مزالق بالنسبة لنظام العمل والاجور والانتاج

أيضاً ، ولنر ما إذا كانت تختلف من حيث الوسيلة كبير اختلاف عن حركة الترشيد التايلورية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اكتشف المعدن استخانوف عام ١٩٣٥ أثناء عمله طريقة جديدة تمكنه من مضاعفة الانتاج الاشتراكي ، وسرعان ما طبق تجربته الجديدة القائمة على أساس من تنظيم العمل وتقنين اللحظات الضائعة وحذفها وانتقلت عدواه إلى الآخرين إلى أن اتخذتها الدولة قاعدة ونموذجاً في الانتاج وقياس الاجر. وخطب ستالين مبيناً أفضالها قائلاً : « أين نلقى المغزى الذي تدل عليه الحركة الاستخانوفية ؟ لماذا حطمت الرأسمالية الاقطاع ودحرته ؟ لأنها خلقت مستويات أعلى من انتاجية العمل ومكنت المجتمع من انتاج كميات من السلع أكبر بشكل لا يحتمل الموازنة عما كان عليه في النظام الاقطاعي وبعبارة أخرى ألأنها جعلت المجتمع أغنى وأوفر ثروة ؟ وما السبب الذي من أجله يمكن للاشتراكية وينبغي لها أن تهزم النظام الرأسمالي وبمعنى آخر ألأنها تستطيع ان تمد المجتمع بقدر أكبر من المنتجات وان تجعله أغنى وأوفر ثروة مما يقدر عليه الاقتصاد الرأسمالي . »

وهكذا أصبحت الحركة الاستخانوفية قبلة الدولة وعدل نظام الأجور على أساسها وتنعم الاستخانوفيون بأفضل هذه الأجور ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ لقد تحقق وفر أكيد في الانتاج الاشتراكي ولكنه تحقق أصلاً على حساب

البعث والاشتراكية - الكتابات الأولى

العمال الذين قتلوا أنفسهم قتلاً ليلحقوا بالركب الاستخانوفي في محاولة يائسة لاثبات كفاياتهم المتساوية وللحصول على أعظم قدر من الأجر ، ولقد تحقق الوفر الكمي فقط وليس النوعي اذ ثبت بشكل قاطع ان كثيراً من الانتاج الاستخانوفي كان دون الانتاج العادي نوعاً وجودة ، كما ان الحركة انتهت أخيراً بسقوط هذه التجربة اليائسة في المدى الطويل عندما عجز العمال العاديون والمتسابقون والطامعون في الاجر الآني المرتفع عن الاستمرار في محاولاتهم بالنسبة للمستقبل !

ولو قارنا وسائل هذه الحركة بوسائل الترشيد التي ابتدعها تايلور لوجدنا ان الفرق بينهما لا يتعدى المظاهر الشكلية فقط اذ ان تايلور دعا الى تنظيم العمل وحذف اللحظات الضائعة واستغلال امكانيات العامل الى أقصاها وفق طريقة فنية مرسومة مبرراً مثل هذه الطريقة بمصلحة المنتج والمستهلك معاً حيث تتدنى كلفة الانتاج نتيجة لزيادة كفاية العمال الانتاجية ومعنى تدني كلفة الناتج رخص السلعة بالنسبة للمستهلكين وزيادة الانتاج القومي بمجموعه واذن فالهدف واحد في ان حركة تايلور استخدمت بحرارة من قبل الاشتراكيين كسلاح ماض لتصوير المناخ اللاأخلاقي الذي يعيش فيه المجتمع الرأسمالي حيث يتحول العمال الى آلات تتحرك بمقدار وتلتفت بمقدار وتدخن بمقدار وترف جفونها أيضاً بمقدار ، هذا في الوقت الذي كانت فيه

أبواق الستالينية تعزف فيه سنفونيات التمجيد للحركة الاستخانوفية وهي كما بينا مقصوصة مع التايلورية من نسيج واحد « رفع كفاية العامل الانتاجية ، زيادة الناتج القومي ، زيادة الأجور » وكأن الاشتراكية الستالينية قد نسيت هنا غايتها الاخلاقية وقبلت ان تدخل في مسابقة مشينة مع الرأسمالية للفوز بجائزة الفارس المجلي في سباق الانتاج على أحصنة من لحم وعصب أي على أحصنة انسانية .

اننا نرفض من حيث المبدأ الأخذ بمثل هذه المحاولات ونحن لا يمكننا تصور النظام الاشتراكي الذي جاء ليغسل الم العمال وتعبهم ويرقأ دموعهم وقد قبل الرهان وأدخل في شوط المنافسة المرير المشين .. لن نقبل ان تستخدم الاشتراكية عائد العمل وسيلة لابتزاز حيوية العمال وقدرتهم والا سقطنا في الشرك الذي تنصبه الرأسمالية. فالاشتراكية لن تقدر على مجاراة الرأسمالية في عملية زيادة الانتاج اذا كانت الزيادة معصورة من الجهد غير الطبيعي أو مقطرة من آلام التسابق المحموم الملتهب فقد يكون الامر على عكس ذلك اذ ان الاشتراكية ترفض رفع ساعات العمل فوق الحد الطبيعي الذي يرهق الجسم ويستلب سلامته وصحته حتى لو طلب العمال ذلك بأنفسهم ، فالعمل الانساني ليس سلعة ولكنه طريقة في الحياة أو هو جزء من الحياة نفسها ولذلك يجب ان يكون فرحاً ، صحياً ، طبيعياً فلا يقتل الروح ولا يقهرها ولهذا فاننا نحن الاشتراكيين العرب الذين

رفض التايلورية نرفض الاستخانوفية أيضاً لانهما معــاً منحرفتان في نظرتهما الى العمل البشري ، صحيح تمامـاً ان رفع كفاية العامل الانتاجية ، وزيادة الانتاج ضروريان. وصحيح تماماً ايضاً ان الأجور يمكن ان تختلف ما دامت الموهبة والكفاية مختلفتين عند الناس ، ولكن اليس صحيحاً تماماً كذلك ان استخدام الأجور وسيلة لنخس العمال وقذفهم في دوامة التسابق الملتهب ليس من روح الاشتراكية في شيء ، فحفز العامل على تحسين الانتاج ورفع كفايته وزيادة أجره بالتالي ، لن يتم بالنقد وحده ، ولكن باقامة فرص التدريب والتشجيع ، وبتنمية الروح الاخلاقية الجمعية في اعماقه ، ان احسان القيام بالعمل وراحة النفس واطمئنان الوجدان المهني موجودة جميعاً حتى في النظام الرأسمالي الظالم ، فهل ترى يتوفر الحسن مع الظلم ويلزمه النخس النقدي المستمر في واحة الاشتراكية العادلة .. ان الاجر الافضل للعمل الافضل ، ولكن الاجر والعمل وسيلتـان ليس غير ، نحن لا نعرف لأي شيء هما وسيلتان بالدقة واين هي الغاية ، ولكن الانسان الاشتراكي المحرر لا بد ان يعرف ، فالحرية وحدها القادرة ان تدله على الطريق . أخيراً ماذا بقي بين أيدينا من الرأسمالية (الربح — الفائدة — الريع) وهي عناصر الانتاج الأخرى التي تمنحها الرأسماليون دوراً رئيسياً في الانتاج ؟ ألم تعثروا عليها بين أنقاض هذا العالم المزيف المنهار بفعل زحف الافكار الاشتراكيـــة ،

ودقة اداتها العلمية التحليلية . فقد قادنا هذا التحليل بصورة غير مباشرة الى الكشف عن خداع الرأسمالية النظري في التفريق بين الثروة الاهلية والدخل القومي ، ليمكن بعد ذلك منح النصيب الاعظم من هذا الدخل المالكي – الثروة العاملة في الانتاج ، ولكن هذه الثروة ليست الا جانباً مختزناً من الدخل القومي الذي ينتجه العمل البشري – النقود ذاتها باعتبارها مخزناً للقيمة ، والآلات والمعدات الرأسمالية والارض والاسهم ، كلها إما مقتطعة من الدخل القومي المنتج أو مادة طبيعية مخزونة يمتلكها المجتمع (الأرض – المادة الخام) ، واذن فالعمل البشري مصدرها الاساسي بل الوحيد ما دام هذا العمل هو وحده الذي يحول المادة الخام الى سلعة نافعة قابلة للاستهلاك ، أي الى سلعة نافعة ، ولكن سرقة ناتج هذا العمل الميسرة بفعل الظروف الاجتماعية الرأسمالية وتخزنها بشكل نقود أو معدات آلية هو الذي يعطي الحق لرأس المال أو الارض بالريع أو الربح أو الفائدة فكأن عملية السرقة الرأسمالية تتتابع حيث تستخدم الحصة المنهوبة من العمل البشري في تنمية ذاتها بأستمرار حتى يصبح في وسعها التحكم أخيراً في المصدر الجوهري للانتاج أي العمل وتسخيره ومنحه ذلك الجانب الضئيل من الدخل الذي عرفناه وضربنا أمثلة عنه ، والنظام الاشتراكي يعيد القاعدة المنحرفة الى وضعها الاصلي ، ويحرم المغتصبين من حقوق الاغتصاب الموروثة والمدعومة بالقانون

الجائر ، ليركزها ثانية في يد الفئة المنتجة صاحبة الحق أي ليعيدها الى منبعها الطبيعي وهو العمل . وهكذا ينتهي دور رأس المال في توزيع الناتج ويبقى دوره في الانتاج حيث يتحول شكل العملية الانتاجية من نحوها الرأسمالي المغلوط الى نحوها الاشتراكي السليم :

النظام الرأسمالي

١ — رأس المال + العمل = الناتج
ثمن المادة الأولية + ثمن استهلاك ادوات الانتاج + اجرة العمل = كلفة الناتج
كلفة الناتج + ربح رأس المال = ثمن السوق
واذن فالربح = ثمن السوق — كلفة الانتاج

النظام الاشتراكي

٢ — رأس المال + العمل = الناتج
رأس المال = عمل متجمد مخزون
ثمن العمل المخزون في المادة الاولية + ثمن استهلاك العمل المخزون في أدوات الانتاج + عائد العمل الآني = كلفة الناتج
كلفة الناتج = ثمن السوق
واذن العمل (المتجمد ، الآني) = كلفة الناتج = ثمن السوق

وهكذا يصير صاحب المشروع عاملاً ، مديراً أو عاملاً يدوياً ، وصاحب رأس المال الذي يقرضه بفائدة ثابتة يمحى ظله البغيض عن لوحة الانسانية المشرقة الآتيـــة ، والريع الذي تعطيه الارض فضلة منها يأخذه الناس جميعاً من على مائدة الطبيعة ولا يستأثر به المالك القاعد في المضافة يزن الناس بمعايير الجاه والسلطان والمتعطلون المترفون يشمرون عن ساعد الجد ويضربون بالمعول أو يديرون الآلة ، أو يديرون عقولهم المخدرة المعطلة ، وعندما تلتمع حبات العرق على جبينهم يستحقون الخبز اليومي الذي يأكلون .. يبرز أمام أعيننا المستشفة انسان الغد العامل ، البيت الواسع المريح والصبية يلعبون في الفناء المزهر وبعض الموسيقـى الصادحة في جنبات الحي ، هو العمل المبارك الذي ينتج الطيبات ، يسقي عيون الصبية فرحاً وصحة ، ينبت الزهر عند أقدامهم اللطيفة الصغيرة ، اذا كان لنا ان نستشف غد الاشتراكية النضر ، فأني أفضل رسم هذه اللوحة الباسمة فقد قدر لنا ان نعرف الظلم ونثور ضده ، ثورتنا المعمدة بالتعب والعناء لتحقيق الوحدة العربية والحرية الاشتراكية تكتسب مذاقها الحار والعذب معاً حتى يصير في امكان العرب الصغار ان تشرق في عيونهم البهجة والامن ، حتى يغسل عن أقدامهم طين الارض ، وتنزع أسمالهم ويلقون الغذاء الجيد ومقعد الدرس ، فاذا لقيت أحدهم وقد التمعت روحه في عينيه بهجة ووداعة أدركت ان عالمـــاً

جديداً قد أرسيت أسسه على أرضنا الطيبة .. اننا نحـــن البعثيين نناضل دائماً حتى يصير في مكنة الصغار ان يبتسموا للمستقبل فقد كفى العرب خمسة قرون من الجوع والعري والحفاء . وآن للبعث ان يختصر آلامهم الطويلة ، وتفرش الاشتراكية أمامهم الدرب .

١٩٥٦

